نشرة صندوق النقد الدولي

مدينة الأقصر، مصر: الاضطرابات الاجتماعية في بعض البلدان أدت إلى انخفاضات كبيرة في أعداد السياح القادمين إليها، مما أضر بالنمو في المنطقة (الصورة: Gavin Hellier/Robert Harding)

آفاق الاقتصاد الإقليمي

ضغوط على بلدان الشرق الأوسط المستوردة للنفط، وظروف مواتية في البلدان المصدرة له

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٠ إبريل ٢٠١٢

- ينبغي اتخاذ تدابير تصحيحية لتقليل مواطن الضعف في البلدان المستوردة للنفط
- البلدان المصدرة للنفط تستفيد من أسعار النفط المرتفعة والاحتياطيات الوقائية القوية
- للمجتمع الدولي دور قوي في بلدان الربيع العربي

في آخر تقييم أصدره صندوق النقد الدولي قال إن اقتران التحول السياسي بالمطالب الاجتماعية الملحة والبيئة الخارجية المعاكسة أدى إلى زيادة المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد الكلي في بلدان "الربيع العربي" على المدى القصير.

وبالإضافة إلى ذلك، يواجه كثير من البلدان تقلصا في الحيز المتاح أمام خيارات السياسة، بعد أن سحبت من احتياطيات النقد الأجنبي والمالية العامة خلال عام ٢٠١١. وهناك احتمال بأن تؤدي هذه التطورات إلى عرقلة التحول التاريخي الجاري، وإدارة هذا الخطر هي مسؤولية دولية مشتركة. وفي تصريح للسيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، أثناء مؤتمر صحفي في سياق **اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي لعام ٢٠١٢** والتي عقدت في العاصمة واشنطن، قالت إن "بلدان الربيع العربي تحتاج إلى الدعم أثناء فترات التحول التي تمر بها، سواء من حيث إدارة الموارد الطبيعية واستعادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية."

وتستفيد البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط من أسعار النفط المرتفعة، وإن كانت تواجه قضايا هيكلية وأخرى تتعلق بمدى استمرارية أوضاع المالية العامة، بما في ذلك الحاجة إلى توفير الوظائف الكافية للعدد المتزايد من السكان في سن العمل، وزيادة تنويع أنشطتها الاقتصادية، وتطوير أسواقها المالية لدعم النمو الاقتصادي.

وقال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، في حديثه إلى الصحفيين: "بالرغم من تركيزنا الصحيح على تحديات الاقتصاد الكلي قصيرة الأجل، ينبغي ألا نغفل عن تحديات المدى المتوسط المتعلقة بتحديث اقتصادات المنطقة وتنويع نشاطها، وتوفير فرص العمل المطلوبة، وإتاحة الفرص المنصفة والعادلة للجميع."

نمو متباين

في تقرير **مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى** الذي صدر في ٢٠ إبريل الجاري، يتوقع الصندوق نموا بمعدل ٤,٢% في عام ٢٠١٢، بارتفاع محدود عن عام ٢٠١١.

ومن المتوقع أن يسجل النمو معدلا متواضعا قدره ٢,٢% في بلدان المنطقة المستوردة للنفط (باستثناء سوريا) ــ جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وتونس.

وفي المقابل، يُتوقع تحقيق توسع بمعدل ٤,٨% في الاقتصادات المصدرة للنفط ــ الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن ــ وهو ما يرجع في الأساس إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي (انظر الجدول).

البلدان المستوردة للنفط

يُلاحظ تعثر النمو واستمرار ارتفاع البطالة وتعرض الموازنات الحكومية للضغوط. وقد حدث تراجع حاد في أنشطة الاستثمار والسياحة، وساعدت تحويلات العاملين والصادرات على الحفاظ على الدخل في كثير من البلدان.

لكن التحركات المعاكسة في أساسيات الاقتصاد ومشاعر المستثمرين أدت إلى تراجع مؤشرات البورصة، واتساع فروق العائد على السندات السيادية، وانخفاض مراتب التصنيف الائتماني، وخروج التدفقات الرأسمالية من بعض البلدان (وأبرزها مصر).

وفي هذا الصدد قال السيد أحمد: "سيكون العام القادم مليئا بالتحديات أيضا، وخاصة بالنظر إلى تقلص الحيز المتاح لخيارات السياسة في كثير من البلدان بعد أن لجأت للسحب من احتياطيات النقد الأجنبي والمالية العامة في عام ٢٠١١." وأضاف: "مع استمرار التقدم في مسار التحول السياسي، سيظل المستثمرون من القطاع الخاص في حالة ترقب وانتظار، وسيستغرق الأمر بعض الوقت حتى يعود الاستثمار والسياحة ورأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، تظل البيئة الدولية صعبة. فآفاق الاقتصاد لا تزال مليئة بالتحديات في أوروبا، ومن المتوقع أن تظل أسعار النفط مرتفعة، ويمكن أن تؤثر تداعيات الأحداث في سوريا على عدد من بلدان المنطقة."

البلدان المصدرة للنفط

من المتوقع أن يظل النمو ثابتا ــ عند معدل ٤,٨% ــ في عام ٢٠١٢ وأن يكون توزيعه أكثر تكافؤا بين دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأخرى المصدرة للنفط، مع توقع وصول أسعار النفط إلى متوسط ١١٥ دولارا تقريبا للبرميل.

وفي مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يظل إنتاج النفط والغاز ثابتا بشكل عام؛ فمن المرجح أن ينتهي بالتدريج ما شهدته قطر مؤخرا من نمو سريع في قطاع الهيدروكربونات، إلى حين صدور قرار بتعليق التوسع في الطاقة الإنتاجية. ومن المرجح أيضا أن تكون زيادة الإنتاج النفطي السعودي أقل مما كان مطلوبا في عام ٢٠١١ للحفاظ على التوازن بين عرض الطاقة والطلب عليها على المستوى العالمي. وسيواصل الإنفاق الحكومي في مجلس التعاون الخليجي دعم النمو في القطاع غير النفطي.

ورغم هذه الآفاق الإيجابية ككل، وحتى مع أسعار النفط المرتفعة، فإن استمرارية أوضاع المالية العامة تظل قضية آنية للبلدان التي تسجل عجزا بالفعل، ومعظمها يُتوقع أن يشهد ارتفاعا في هذا العجز في عام ٢٠١٢.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من العوامل يمكن أن يشكل مخاطر على سيناريو النمو في البلدان المصدرة للنفط. وأقرب هذه المخاطر هو احتمال تباطؤ النمو العالمي على أثر التطورات في منطقة اليورو، مما يمكن أن يحدث انكماشا في الطلب العالمي على النفط وقد يفضي إلى هبوط مستمر في أسعار النفط. وسيؤدي هذا إلى التعرض لمخاطر كبيرة في البلدان التي تسجل عجزا في ماليتها العامة على وجه الخصوص.

وقال السيد أحمد للصحفيين: "لا تزال البلدان المصدرة للنفط تواجه قضايا هيكلية تشكل تحديات أيضا، بما في ذلك الحاجة إلى توفير الوظائف الكافية للعدد المتزايد من السكان في سن العمل، وزيادة تنويع أنشطتها الاقتصادية، وتطوير أسواقها المالية لدعم النمو الاقتصادي."

التفاوت مستمر بين بلدان المنطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA): مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١١–٢٠١٣

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	٢٠١١	توقعات ٢٠١٢	توقعات ٢٠١٣
بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[١]			
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٣,٥	٤,٢	٣,٧
رصيد الحساب الجاري	١٣,٢	١٤,٥	١٢,٧
رصيد المالية العامة الكلي[٢]	٢,٨	٣,٤	٢,٤
التضخم (النمو السنوي)	٩,٨	١٠	٨,٩
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا			
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٢,٠	٢,٢	٣,٦
رصيد الحساب الجاري	– ٥,٣	– ٥,٣	– ٤,٩
رصيد المالية العامة الكلي	– ٨,١	– ٨,٣	– ٦,٨
التضخم (النمو السنوي)	٧,١	٧,٧	٨,٣
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا			
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٠	٤,٨	٣,٧
رصيد الحساب الجاري	١٦,٩	١٨,٢	١٦,٠
رصيد المالية العامة الكلي[٢]	٦,١	٦,٩	٥,٢
التضخم (النمو السنوي)	١٠,٦	١٠,٦	٩,١
***منها*: دول مجلس التعاون الخليجي**			
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٨,٠	٥,٣	٣,٧
رصيد الحساب الجاري	٢٢,٢	٢٥,٢	٢١,٩
رصيد المالية العامة الكلي	١٢,٩	١٥,٣	١١,٣
التضخم (النمو السنوي)	٣,٧	٣,٨	٣,٧

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن.

البلدان المستوردة للنفط: جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وسوريا وتونس.

[١] لا تتضمن البيانات جنوب السودان وسوريا.

[٢] لا تتضمن البيانات ليبيا.

مسؤولية دولية مشتركة

يشير الصندوق في هذا التحليل إلى احتمال أن تؤدي الضغوط المحلية والخارجية إلى إبعاد التحول التاريخي الجاري في المنطقة عن مساره المقرر. وينبغي أن تبدأ البلدان المستوردة للنفط، وخاصة بلدان الربيع العربي، مساراتها الخاصة

نحو التحديث والتحول الاقتصادي. لكنها ستحتاج أيضا إلى الاعتماد على المساعدات المالية والفنية والمشورة بشأن السياسات من المجتمع الدولي لدعم جدول أعمالها الوطني للإصلاح.

وتصل احتياجات التمويل الخارجي لدى البلدان المستوردة للنفط إلى ٥٠ مليار دولار تقريبا في عام ٢٠١٢، ولن تأتي كلها من أسواق رأس المال. ومن ثم سيكون من المهم تعزيز الاستجابة الدولية في هذا الخصوص. ويمكن أن يساعد المجتمع الدولي أيضا في تخفيف أثر الهبوط الاقتصادي الذي تشهده المنطقة عن طريق فتح الأسواق بدرجة أكبر أمام الصادرات الآتية منها.

ويواصل الصندوق القيام بالدور المنوط به. ففي أوائل هذا الشهر، وافق الصندوق على قرض لليمن، والمناقشات جارية مع مصر بشأن اتفاق للاستعداد الائتماني معها، كما بدأ خبراء الصندوق المرحلة الأولى من المباحثات بشأن احتياجات التمويل والدعم التي يمكن تقديمها في بضع حالات أخرى. لكن السيد أحمد قال إن ""هذه البرامج سوف تتطلب الحصول على تمويل تكميلي من الشركاء الآخرين أيضا."

أولويات السياسة

وسيكون الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في البيئة الحالية مهمة محفوفة بالتحديات، لكن التدابير التصحيحية ضرورية للحد من مواطن الضعف الحالية، ويمكن اتخاذ بعضها على وجه السرعة. ويجب على الحكومات أن تضبط الإنفاق على الدعم غير الموجه ــ والذي يفيد معظمه الأثرياء ــ وأن تبدأ في إقامة شبكات أكثر فعالية للأمان الاجتماعي لحماية الفقراء. وينبغي للبنوك المركزية أن تحافظ على الاستقرار الخارجي، الأمر الذي قد يتطلب مزيدا من المرونة في أسعار الصرف.

وبخلاف تحقيق الاستقرار، ينبغي أن تحقق البلدان تقدما ملموسا في تحويل وتحديث اقتصاداتها للتوصل إلى نمو أعلى وأكثر شمولا للجميع.